



دراسة تحليلية:

واقع المشاركة السياسية والتبعات الاقتصادية

بالنسبة للنساء الفلسطينيات في ظل حالة

الطوارئ

2020

العنوان: واقع المشاركة السياسية والتبعات الاقتصادية بالنسبة للنساء الفلسطينيات في ظل حالة الطوارئ

منشورات 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ



بدعم من: مكتب الممثلة النرويجية لدى دولة فلسطين



Representative Office of Norway
to the Palestinian Authority

إعداد:

لبنى الاشقر

محمد الشعبي

طاقم مفتاح:

لميس الحنتولي مديرة برنامج حوار السياسات والحكم الرشيد

حنان سعيد منسقة مشاريع

محتوى هذه الدراسة لا يعبر بالضرورة عن آراء الجهة الداعمة

كلمة "مفتاح"

شكّل الخامس من آذار للعام 2020 بدايةً لمرحلةٍ حرجةٍ في المجتمع الفلسطيني على المستوى الرسمي الفلسطيني وعلى مختلف القطاعات، لتشكل حالة الطوارئ التي أعلن عنها الرئيس محمود عباس بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد_كوفيد19 إرباكاً عاماً انعكست تداعياته بتعطل معظم القطاعات الخدمانية والعمامة بسبب فرض حالة إغلاق كامل، وما تتطلب ذلك من الحكومة اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية لتجنب الانتشار الواسع. ولعل أبرز ما جرى متابعته من قبل الجهات المختلفة، لمتابعة وضعية إجراءات الحجر وانعكاساته على الأسرة الفلسطينية، وبالتحديد على الفئات المهمشة هو تصاعد وتيرة العنف الأسري والتي رصدتها العديد من المؤسسات ذات العلاقة.

وقد بادرت "مفتاح" منذ البداية، واستناداً لدورها في التأثير في السياسات العامة، إلى تتبع الخطاب الرسمي ورصد ومتابعة السياسات الحكومية في حالة الطوارئ. كما باشرت منذ إعلان حالة الطوارئ بجمع البيانات الميدانية حول وضعية النساء من ناحيتي المشاركة السياسية وما أفرزته حالة الطوارئ من سياق اجتماعي واقتصادي جديد ضاعف من حالات الإقصاء بالنسبة للمرأة الفلسطينية. ولعل وجود النساء ضمن تصنيفات الفئات المهمشة جعل من المهم جداً تتبع الانعكاسات الاقتصادية لحالة الطوارئ على النساء من معدلات فقر وفقدان فرص عمل وأجور متدنية.

لقد قامت مؤسسة "مفتاح" بإعداد دراسة تحليلية مركّزة بعنوان "واقع المشاركة السياسية والتبعات الاقتصادية بالنسبة للنساء الفلسطينيات في ظل حاله الطوارئ". وتعتبر هذه الدراسة متخصصة في تحليل وتشخيص واقع النساء خلال مرحلة الطوارئ على مستوى المشاركة السياسية والتبعات الاقتصادية شملت محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. وهدفت "مفتاح" من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الفجوات في الخطاب والإجراءات التي كان معمولاً بها، واستعراض طبيعة التحديات وسياسات الإقصاء التي مورست على مشاركة النساء خلال تلك الفترة، وتبيان طبيعة البرامج التي وجهت لدعم النساء خلال فترة الطوارئ والحجر المنزلي، وتحديد مجالات التدخل اللازمة المطلوبة من الجهات الرسمية والأهلية والدولية.

وتعتبر نتائج الدراسة بمثابة مؤشرات تُمكن أصحاب القرار من الاستناد إليها في بلورة السياسات واتخاذ الإجراءات الحكومية التي من شأنها أن تدعم انخراط النساء ودمج الشباب في الشأن العام، وفي مختلف القطاعات خاصة السياسية منها.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
5	المقدمة
8	أهمية الدراسة
8	هدف الدراسة
8	منهجية الدراسة
9	أولاً- المشاركة السياسية للنساء فترة الطوارئ
13	ثانياً- التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على النساء
17	ثالثاً- انعكاس الوضع الاقتصادي على الحالة الاجتماعية للنساء
18	رابعاً- المبادرات النسوية خلال فترة الطوارئ
22	الاستنتاجات
24	التوصيات
27	قائمة الملاحق والمراجع

اتخذت الحكومة الفلسطينية تدابير وإجراءات وقائية بهدف محاصرة انتشار جائحة فايروس كورونا المستجد (COVID-19)، بعد إعلان الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ في الخامس من أذار 2020 بموجب مرسوم رئاسي. وبهدف مواجهة الجائحة أغلقت الحكومة المعابر، وفرض الحجر الصحي الإلزامي وأغلقت المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة بما في ذلك حضانات الأطفال والمدارس والجامعات، ومنعت التنقل بين المحافظات وبين المدن وقراها ومخيماتها، الأمر الذي ساهم في تعطيل الحياة اليومية.

لقد أسهمت إجراءات الإغلاق بتردي الأحوال الاقتصادية، نتيجة لطول فترة حضانة الفايروس التي تصل إلى أسبوعين، مما جعل من سرعة انتشاره تحدياً غير قابل للسيطرة بدون أخذ إجراءات حجر جماعية صارمة جعلت المهمة أمام الحكومة مستحيلة للتصدي لخطر انتشاره. كذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة فقد فرضت حركة حماس إجراءات مشابهة لنظيرتها في الضفة من أجل التصدي للجائحة مع أنها لم تلتزم بقرارات الرئيس وحكومة الضفة الغربية.

أما الاحتلال الإسرائيلي، فلم يتردد عن استغلال آثار الجائحة لزيادة عزلة آلاف الفلسطينيين والفلسطينيين عن بعضهم البعض، وخصوصاً بين القدس وبقية مناطق الضفة الغربية، حيث أوقفت صلاحية تصاريحهم، كما خلفت آلاف العائلات والعالقين من العائلات اللواتي خرجت من بيوتها إلى الضفة لقضاء حوائجها أو تلقي خدمات طبية ومنعتهم من العودة إلى القدس. أما بالنسبة للممارسات الإسرائيلية في الضفة، فقد استمر الاحتلال في هدم المباني، وزادت هجمات المستوطنين، مما أدى إلى الحاق أضرار جسيمة بالمتلكات الفلسطينية. وواصل الاحتلال حملات التكيل والاعتقال بحق الفلسطينيين والفلسطينيين، حيث سجلت خلال الشهور الستة الأولى من هذا العام (بما فيها الفترات الأولى للجائحة) 2250 حالة اعتقال بما فيها اعتقال 69 امرأة وفتاة بينهن؛ قاصرات، ومسنات، ومحدرات، وأمهات، وشقيقات، وزوجات أسرى وشهداء، وطالبات جامعات، وناشطات مجتمعات، وعاملات في جمعيات خيرية¹. فيما تقتقر النساء في سجون الاحتلال إلى أدنى مستويات الرعاية الصحية والبيئية والإنسانية غير الملائمة للعيش والأمان الإنساني، مما يعرضهن لخطر الإصابة بالوباء داخل السجون.

وفي إطار الأحوال الاقتصادية العامة في الأراضي الفلسطينية، فقد طال الضرر الاقتصادي كافة مناحي الحياة الفلسطينية، حيث أغلقت قطاعات حيوية؛ كالمقاولات والبناء والتشييد والمصانع والمشاغل وتوقفت حركة النقل والمواصلات، مما أدى إلى حالة من الشلل في هذه القطاعات. ورغم الأضرار الجمة التي انعكست على الأسر الفقيرة إلا أن الاقتصاد الفلسطيني قد صمد بوجه عام لأنه اقتصاد بسيط ركيزته؛ المحلات التجارية والزراعة والانتاج

¹ فلسطين للدراسات: 2250 حالة اعتقال خلال النصف الأول من العام الحالي، دنيا الوطن، أنظر: <https://bit.ly/3gXyob4>

البسيط والمشاغل الصغيرة المعتمدة على العائلة والأفراد. بينما توقف القطاع السياحي عن العمل بشكل كامل، إذ تم إلغاء كامل الحجوزات للسياح الأجانب في الفنادق وأغلقت كامل المناطق السياحية والدينية أمام الزيارات إضافة إلى إغلاق المطاعم وصالات الأفراح حيث تشكل هذه القطاعات نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى أن أغلبية العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل التزموا بإجراءات الحكومة بعدم العمل في إسرائيل كي لا تتم نقل عدوى الفيروس لعائلاتهم ومناطقهم؛ وهؤلاء أيضاً تردت أحوالهم الاقتصادية. ولا يمكننا إغفال الأضرار الاقتصادية التي طالت أحوال النساء اللواتي يعملن في ظروف غير آمنة اقتصادياً وخصوصاً العاملات في قطاعات الخدمات والتجارة والمطاعم وحضانات ورياض الأطفال، فهؤلاء النساء إلى جانب الأسر اللواتي فقد مصدر رزقها بفعل الجائحة يقدر عددهم 53 ألف أسرة تم إدراجهم ضمن قائمة "الفقراء الجدد" وبحسب وزارة التنمية الاجتماعية فإن عددهم في تصاعد².

وفي تقرير صدر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني بتاريخ 2020\4\23 أشار إلى إن الاقتصاد الفلسطيني سينكبد خسائر تقدر بـ 2.5 مليار دولار أمريكي في حال استمرار جائحة (كورونا) لمدة ثلاثة أشهر، والعودة التدريجية للوضع ما قبل الأزمة. حيث من المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019. فعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فمن المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر في نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك حوالي 200 مليون دولار أمريكي، ونشاط الصناعة 362 مليون دولار، ونشاط الإنشاءات 220 مليون دولار، ونشاط الخدمات 1,175 مليون دولار أمريكي. فاستناداً إلى مكونات أنشطة الخدمات من خلال قاعدة بيانات المسوح الاقتصادية وبالأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي توقفت كلياً كأشطة المطاعم والفنادق وأنشطة النقل البري للركاب والأنشطة التي توقفت جزئياً كنشاط تجارة التجزئة لبعض السلع وبعض المتاجر، فقد أشارت التقديرات إلى أنه ومن واقع تقدير الخسائر لنشاط الخدمات بقيمة 1,175 مليون دولار أمريكي فإن خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة بلغت 59% من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة (689 مليون دولار أمريكي) وخسائر الأنشطة الخدمية المختلفة بلغت 31% من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بقيمة (374 مليون دولار أمريكي) وخسائر نشاط المطاعم والفنادق نظراً للإغلاق الكامل لها حوالي 10% من إجمالي نشاط الخدمات بقيمة (112 مليون دولار أمريكي).

وفي ضوء الوضع المستجد تفاقمت الأحوال الاجتماعية المترتبة على تردي الوضع الاقتصادي لاسيما في صفوف النساء. فمنذ بداية الجائحة لقيت سيدتان حتفهما بسبب العنف النفسي والجسدي، و21% من النساء حاولن الانتحار إضافة إلى تعرض العشرات إلى عنف نفسي وجسدي³. وأكد وزير التنمية الاجتماعية أحمد مجدلاني أن العنف الممارس ضد النساء اللواتي تم التعاطي مع قضاياهن، غالبيةهن قد عانين أشكالاً متعددة من العنف في ذات الوقت،

²الديك : التنمية الاجتماعية تبدأ بتسجيل الفقراء الجدد في فلسطين، انظر: <https://bit.ly/3jeezxZ>

³ تقرير، كورونا يرفع وتيرة العنف الأسري..حالتها وفاة سيدتان، جريدة الحياة الجديدة، انظر: <https://bit.ly/2VZzTNR>

إذ تعرضت 40% منهن للعنف النفسي، و31% منهن تعرضن للعنف الجسدي، في حين عانت أخريات أشكالاً أخرى من العنف (كحجز الحرية والتحرش الجنسي، والعنف الاقتصادي، والاعتصاب، والخطورة العالية على الحياة، والعنف الإلكتروني، والإجبار على الزواج). وبحسب الوزير فقد دفع ذلك النساء بما نسبته 60% منهن إلى الهروب من المنزل، و21% منهن إلى محاولة الانتحار، إضافة إلى مجموعة من الآثار السلبية الأخرى كالأمراض الجسدية أو النفسية، والإصابة بالكسور والرضوض، والحمل خارج إطار الزواج⁴.

وكذلك فقد لوحظ ارتفاع معدلات التمييز والاقصاء والتهميش بحق النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب تزايد نسب الفقر والبطالة وهذا كان أمراً متوقعا، مما وضع النساء أمام تحديات اجتماعية واقتصادية تدل على زيادة هشاشة وضعية النساء وتفاقم حالة التمييز بين النساء والرجال، مما أسهم في إضعاف النساء أكثر فأكثر⁵.

ومن الملفت أن تهميش واقصاء النساء وحجب مشاركتهن في عمل لجان الطوارئ كان بارزاً، الأمر الذي عكس وضعية متردية لحالة النساء على مستوى المشاركة السياسية في عدة مستويات؛ بدءاً من محدودة مشاركة النساء في لجان الطوارئ والاسناد والتوجيه وإقصاء مشاركة عضوات الهيئات المحلية في التصدي للجائحة جنباً إلى جنب مع نظرائهن الرجال، مروراً بالمبادرات النسوية المحلية التي تعطلت أو تأجلت بفعل اجراءات الحجر، وانتهاءً بالدعم المقدم للنساء نقدياً أو عينياً في حالة الطوارئ.

هذه الحال وما تبعها من إجراءات أثارت نقاشاً واسعاً في أوساط خبيرات وخبراء النوع الاجتماعي ونشطاء المجتمع المدني حول وضعية النساء في ضوء تقارير أممية تتحدث عن حالة انكشاف وتردي لأحوال النساء الفلسطينيات عقب انتشار فايروس كورونا، مما يدل على عمق الفجوة بين الخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي الرسمي الداعي للمساواة والعدالة المجتمعية والسياسية والاقتصادية للنساء (بما في ذلك توقيع دولة فلسطين على اتفاقيات دولية تحض على نبذ التمييز القائم على النوع الاجتماعي والالتزام بمعايير المساواة والعدالة الاجتماعية) وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع. ناهيك عن الكيفية التي تمت ادارة حالة الطوارئ في فلسطين والتي أعادت الاعتبار للنظرة الأبوية وللأدوار النمطية الوظيفية للنساء داخل الأسرة. والمتتبع لمجمل المؤتمرات الصحفية الحكومية يلاحظ تهميشاً وتغييباً لدور ومكانة المرأة من الجائحة وكأن كل الجهود التي بذلت على نحو ربع قرن من أجل إزالة كافة ضروب التمييز ضد النساء في المجتمع الفلسطيني أصبحت هباءً منثوراً.

⁴ التنمية الاجتماعية تصدر النشرة الإحصائية للنساء ضحايا العنف المتعاطي مع قضاياهن خلال الربع الأول من العام 2020، انظر:

<https://bit.ly/2OtGVWB>

⁵ تقرير، هيئة أممية تحذر من مخاطر كورونا على زيادة هشاشة النساء في فلسطين، صحيفة الايام، انظر: <https://bit.ly/3gAqaol>

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة التحليلية إلى تحليل وضعية النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والآثار التي ترتبت على النساء بعد جائحة كورونا في ظل تقاعس المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة عن تقديم قراءة تحليلية للواقع الجديد الذي فرضته جائحة كورونا على النساء سياسياً واقتصادياً. تصدرت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي "مفتاح" المشهد لتركز وبنحو كبير مع بقية مؤسسات المجتمع لبحث وضعية النساء أثناء وبعد الجائحة ولا زالت مستمرة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى توفير وثيقة معلوماتية بيانية تستعرض وضعية النساء الفلسطينيات خلال فترة الطوارئ بالتركيز على واقع المشاركة السياسية بين الخطاب والاجراءات المعمول بها أثناء فترة الطوارئ، وأشكال التبعات الاقتصادية المترتبة على النساء خلال ذات الفترة، وأشكال البرامج التي استهدفت النساء خلال فترة الطوارئ سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية.

منهجية إعداد الدراسة

جمعت في هذه الدراسة البيانات والمعلومات بالاستناد إلى كافة الوثائق والقرارات والبيانات الرسمية والدولية الصادرة خلال فترة الطوارئ، بالإضافة إلى التقارير الميدانية التي قامت بإعدادها منسقات مؤسسة "مفتاح" في هذا المجال، ورصد الفجوات التي خلفتها جائحة كورونا سواء في الخطاب الرسمي أو في الإجراءات التي اعتمدها الحكومة بشأن مشاركة النساء في لجان الطوارئ ولجان الإرشاد والإسناد لعضوات الهيئات المحلية، ورصد المبادرات النسوية المحلية، ناهيك عن رصد الدعم المقدم للنساء في ظل حالة الطوارئ من طرود غذائية أو مساعدات نقدية أو مساعدات خدمية،. سيتم ذلك من خلال:

- 1) مراجعة الأدبيات لجميع البيانات والتقارير ذات العلاقة بحالة الطوارئ وتداعياتها على واقع النساء في فلسطين.
- 2) تحليل البيانات والتقارير ذات العلاقة وتحليلها على مستويين: المشاركة السياسية والدعم الاقتصادي للنساء.
- 3) إجراء تحليل للبيانات والمعلومات ضمن المستويين المذكورين، وتحديد الفجوات في الخطاب والإجراءات التي تم العمل بها أثناء حالة الطوارئ وانعكاسها على النساء الفلسطينيات، وتحديد طبيعة البرامج التي وجهت للنساء في ظل حالة الطوارئ من قبل المؤسسات الأهلية والدولية، وأخيراً إبراز مستويات التدخل المطلوبة من قبل الجهات ذات الاختصاص.

أولاً- المشاركة السياسية للنساء فترة الطوارئ

في ضوء إجراءات الحكومة من أجل التصدي لجائحة كورونا وتوجيه من الحكومة، أصدرت وزارة الحكم المحلي في الثاني عشر من آذار 2020، إيعازاً للمجالس المحلية، بتشكيل لجان تطوعية من الأفراد والمؤسسات والقوى المجتمعية والوطنية، لتقديم الدعم المجتمعي، وفق تعليمات وتوجيهات وزارة الصحة ولجنة الطوارئ في كل محافظة⁶. ولم يتطرق بيان وزارة الحكم المحلي لضرورة تشكيل اللجان من النساء سواءً من عضوات المجالس المحلية أو من القوى الوطنية والمجتمعية في هذه المناطق وإنما فقد تشكلت لجان الطوارئ المحلية من عدد متفاوت من أفراد الأجهزة الأمنية والهيئات المحلية وتنظيم حركة فتح في مدن وقرى ومخيمات الضفة. ولم يختلف الحال كثيراً في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث تشير تقارير منسقات مفتاح هناك إلى أن حكومة غزة شكلت خلية أزمة لمتابعة العائدين من الخارج بما يتعلق بوضعهم الصحي بالتنسيق مع وزارة الصحة ولم تتضمن أي امرأة لهذه الخلية. أما بالنسبة للجان الطوارئ فقد أسهمت فصائل منظمة التحرير في تعزيز دور النساء هناك معنوياً واقتصادياً، فقد شاركت امرأة واحدة على الأقل في كل محافظة تمثل فصيلاً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية باستثناء المبادرة الفلسطينية، وكان ملفتاً أن الجبهة الديمقراطية شاركت عنها خمسة إلى سبع نساء في كل محافظة بالقطاع. إضافة إلى أن هذه اللجان لا زالت مستمرة مستمرة حتى الآن ولحين انتهاء أزمة كورونا بتمويل هذه الفصائل.

في الضفة الغربية، بلغ عدد اللجان 400 لجنة والتي كان دورها يتركز في؛ التحكم بالتنقل وحركة المواطنين والتجار، وتقييد ساعات الحركة وساعات عمل المحال التجارية ومحلات البقالة، ومتابعة ومراقبة الالتزام بإجراءات الحجر الصحي وجمع التبرعات النقدية والعينية وتوزيعها على المحتاجين، وذلك بهدف التباعد الاجتماعي ومنع نقشي الوباء. يمكننا القول إن هذه الإجراءات قد منعت نقشي المرض إلى حد كبير إلا أن لجان الطوارئ واجهت تحديات عديدة أهمها: استمرار العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل، واستمرار التنقل بين مناطق الضفة وإراضي 1948، ناهيك عن عدم قدرة الأجهزة الأمنية السيطرة على كامل المناطق الفلسطينية. لقد مارست لجان الطوارئ في العديد من المناطق وفقاً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان سلطات وصلاحيات تعود ممارستها في الأصل للأجهزة الرسمية، وهذا ينافي القانون وقد ورد تصريح لرئيس الوزراء محمد اشتية، بتاريخ 2020/4/3، حيث قال: "إن تطبيق الحجر المنزلي الإجمالي يتم من خلال الأمن والمتطوعين، لا سيما في ظل قلة الموارد البشرية الأمنية وعدم قدرة الأجهزة الرسمية على تغطية جميع المحافظات" ووفقاً للهيئة، فإن العديد من اللجان الأمنية الفرعية التابعة للجنة الطوارئ المحلية في بعض المناطق تقوم بإجراءات تقييد الحقوق والحريات من دون أن تكون تلك الإجراءات لها ما يبررها قانونياً. كما لا تتعامل بعض لجان الطوارئ مع جميع سكان المنطقة وفقاً لمعايير موحدة؛ كالتنقل عبر الحواجز وغياب العدالة في توزيع المساعدات الاجتماعية، وغيرها. كما تم تسجيل ارتكاب بعض أعضاء لجان الطوارئ لمخالفات قانونية مثل: الاعتداء بالضرب وإساءة المعاملة لمواطنين وتخريب ممتلكاتهم، لا سيما المركبات، ووقوع العديد من الشجارات بين المواطنين واللجان. أما قانونياً، فلم يتم الاستناد في تشكيل لجان الطوارئ إلى أي تفويض قانوني عام ومعلن للجميع من قبل الجهات المختصة بإنشاء لجان طوارئ أي من السلطات والصلاحيات

⁶ الحكم المحلي: إطلاق حملة تطوعية لإسناد حالة الطوارئ في الهيئات المحلية، انظر: <https://bit.ly/2ZzekFT>

العامة بحسب ما يتطلبه مبدأ سيادة القانون في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن لجان الطوارئ المحلية المُشكَّلة في سياق مواجهة الجائحة تمارس صلاحيات وسلطات عامة بحاجة إلى تصويب لوضعها القانوني، خاصة تلك التي تمارس بعض صلاحيات ومهام أجهزة الأمن.⁷

أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد قامت أجهزة الامن التابعة لحركة حماس بانتشار واسع في القطاع وحدت من الحركة دون وجود أسس قانونية محددة، ونظرا لعدم انتشار الفايروس بأعداد كبيرة فان الاجراءات الطوارئ كانت مخففة، وبنفس الوقت فقد رفضت حركة حماس انطباق حالة الطوارئ لمواجهة الجائحة كما في الضفة، حيث أنها تلكأت ثم أعلنت عن إجراءات خاصة بها لا تختلف عن تلك المطبقة في الضفة مع إدراكها أنها تحتاج إلى مساعدة كبيرة من الحكومة في الضفة في الجانب الصحي للتمكن من مواجهة التداعيات الصحية لفيروس كورونا، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين في القطاع، ولم تسجل أي تقارير أو احصاءات عن دور أو مشاركة للنساء في القطاع.

القرارات الحكومية في الضفة الخاصة بالتصدي للجائحة لم تستند على أساس قانوني واضح، كما أنه لم يتم الاستناد إلى خطط وسياسات تشريعية مكتوبة، إضافة إلى أن هذه القرارات لم تستند إلى أي شراكة مع المؤسسات المجتمعية والمحلية.. حالة الطوارئ تستوجب خطة وبنود تفصيلية للتعامل مع كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو تراعي التنوع المجتمعي، ولكن الواقع للأسف كان يستند إلى العمل بطرق ارتجالية حتى أن كثيراً من القرارات يتم اتخاذها في ساعات متأخرة من الليل" (مقابلة مع خبير حقوقي)

أثار قرار تشكيل لجان الطوارئ في الضفة الغربية انتقادات واسعة بين القانونيين والخبراء عبر وسائل الاعلام حول قانونيتها؛ فبعض اللجان مارست بعض مهام الأجهزة الأمنية، حيث تقوم بنصب حواجز او تشارك في الحواجز العسكرية وتفتيش المركبات ومنع المواطنين من التنقل، وهذا يجب أن يكون من مهام أجهزة انفاذ القانون وليس من مهام لجان التطوع⁸. كما أن هذه اللجان تعرضت لانتقادات تتعلق بمرجعياتها المختلفة بين محافظة وأخرى؛ فبعض هذه اللجان تتبع الهيئات المحلية، وبعضها يتبع للمحافظة، والأخر يتبع لحركة فتح.

"إن لجان الطوارئ يجب أن تتشكل من أفراد ومؤسسات ممن لديهم نوع معين من المعرفة والكفاءة والخبرة في مجال عمل الطوارئ، كما كان يجب أن تراعي تنوعات المجتمع وتضمن النساء في هذا العمل من ذوات الخبرة والكفاءة ولكن ذلك لم يحصل". (مقابلة مع خبير حقوقي)

⁷ ورقة موقف حول لجان الطوارئ المشكلة في سياق مواجهة فايروس كورونا المستجد، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، انظر:

<https://bit.ly/3iE68eS>

⁸ لجان الطوارئ بحاجة للتصويب، ويجب أن لا تكون بديلة عن أجهزة الدولة، وتمديد حالة الطوارئ مخالف للقانون، وكالة وطن للأنباء، انظر: <https://bit.ly/38ByBNT>

ومن زاوية ثانية، أثبتت مسألة تركيبة هذه اللجان؛ فبالرغم من افتراض أنها تطوعية أي تسمح بمشاركة الأفراد والمؤسسات إلا أن كثيراً ممن توجهوا للمشاركة لم يتم قبولهم دون أن توضح معايير الموافقة أو الاستبعاد للمتطوعين، وكما أن هذه اللجان لم تراعي النوع الاجتماعي في تشكيلاتها⁹.

"إن الحكومة أمام امتحان مصداقية خطابها لجهة تجسيد المشاركة المجتمعية بشكل عام وخصوصية مشاركة المرأة بالاستناد الى خطابها النظري وأقوالها ووعودها عدا عن تطبيق التزاماتها على صعيد تنفيذ قرار المجلس المركزي والوطني بتخصيص مقاعد في جميع بنى الدولة بواقع 30% لصالح النساء. وفي هذا المجال فالهجوم قائم ليس في مجال المشاركة المجتمعية والعام بل على جميع الصعد كالقوانين والتشريعات مما يجعل البنى الرسمية في حالة تناقض بينها وبين القانون الاساسي ووثيقة الاستقلال وغيرها. في الممارسة العملية استبعدت المجتمع المدني عن لجان الطوارئ إلا ما ندر بتمثيل رمزي في بعضها وكانت ملاحظة عامة في المجتمع ان لجان الطوارئ كانت حكومية ومن المؤسسات الحكومية مع تمييز خاص لحركة فتح، وما ينطبق على المجتمع المدني ينطبق على تمثيل المرأة باقتصاره على تمثيل رمزي لعضوات من الاتحاد العام للمرأة وعضوات من حركة فتح". (مقابلة مع ناشطة نسوية)

ما أشرنا اليه أعلاه، يؤكد أن مشاركة النساء في عمل لجان الطوارئ كان مغيباً، كما غُيبت مشاركة العديد من القوى الوطنية والمؤسسات والاتحادات والنقابات واللجان المحلية عن عضوية في تمثيل في هذه اللجان. فمن زاوية، نجد إشكالية قانونية، ومن زاوية أخرى نجد غياباً للتنظيم والمتابعة لسيرورة عمل هذه اللجان. دون أن نغفل أن الحكومة لم تتابع أو تدقق في مسألة تنوع كافة الفئات المجتمعية بما في ذلك وجود النساء كماً ونوعاً. وتقول إحدى منسقات مفتاح في طولكرم: "تم تشكل لجان طوارئ في مدينة طولكرم وقراها ومخيماتها ولكن عدد النساء يتعدى 10 نساء على مستوى المحافظة ويتركز علمهن على الدور الاغاثي والخدماتي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي". اما في محافظات قطاع غزة، تقول منسقة مفتاح هناك أن الدور الأكبر للنساء في لجان الطوارئ هو المشاركة رفع الوعي وتنفيذ ورشات العمل وتوزيع البروشورات التوعوية وتقديم وتوزيع المساعدات العينية التي تنوعت بين طرود غذائية وأخرى مواد للتنظيف، كما تم تنفيذ حملته من بيت لبيت وهي عبارة عن زيارة للمنازل في كل منطقة لرفع الوعي حول طرق تجنب الإصابة بالفيروس وحملة أخرى لتوعية سائقي المركبات العمومية حول الوقاية من الإصابة بالمرض وحملة أخرى لتعقيم الشوارع والأسواق العامة في عدة مناطق في القطاع. بينما على العكس في محافظة أريحا حيث تقول منسقة مفتاح هناك: "إن مشاركة النساء في لجان الطوارئ قليلة وضعيفة حيث شاركت 11 امرأة في لجان الطوارئ في المدينة، أما القرى الأخرى فلم تتم مشاركة النساء في اللجان واقتصرت المشاركة على الذكور فقط". ناهيك عن أن خطابات الحكومة على الصعيد الرسمي لم تعطي أي قيمة لجهود النساء أو المؤسسات النسوية التي يمكن بذلها في نطاق مسؤولياتهن في المشاركة السياسية والمجتمعية والانسانية في التصدي للجائحة، كذلك الامر على مستوى المحافظات والهيئات المحلية. مما يدل على أن فترة التصدي للجائحة شكلت خرقاً واضحاً لكل

⁹ ورقة موقف حول لجان الطوارئ المشكلة في سياق مواجهة فايروس كورونا المستجد، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، انظر:

<https://bit.ly/3iE68eS>

الشعارات والخطابات الحكومية الداعية للمساواة والعدالة بناءً على نوع الاجتماعي، الأمر الذي يعكس حدة في التمييز ضد النساء بالإبقاء عليهن ضمن أدوارهن النمطية دون تغيير .

"الخطاب الحكومي لم أشعر أنه أعطى أولوية لقضايا النوع الاجتماعي، كان الأولى أن يركز على القضايا التي تخص المواثيق والمعاهدات التي وقعت عليها الدولة؛ كاتفاقية سيداو مثلاً: في موادها من 2-5 تركز على شجبك التمييز ضد النساء ومحاربة العادات التي تميز وتعنف المرأة، لأنه معروف إذا تم ابقاء المواطنين والمواطنات في المنازل فهذا يعني وجود عنف وتمييز ضد النساء، فكان الأفضل للحكومة أن تراعي قضايا النوع الاجتماعي والعنف تحديداً في الخطابات والقرارات الصادرة عنها سياسياً واقتصادياً". (مقابلة مع خبير حقوقي)

كذلك الأمر بالنسبة لبنية وتشكيلة صندوق وقفه عز تشكل من أجل دعم الأسر المعوزة والأسر الفقيرة خلال الجائحة، فبالإضافة الى أنه لم يتم تشكيله بناءً على أي نص قانوني، فلم يضم في تشكيلاته التنفيذية والإدارية سوى امرأة واحدة من بين 30 عضواً في مجلس ادارته وفريقه التنفيذي¹⁰.

"صندوق وقفه عز لم يوفر لنا معلومات حول النساء المستفيدات من الصندوق، ولا يوجد هناك حوكمة حقيقية للصندوق تظهر مدى النزاهة والشفافية في عمله" (مقابلة مع خبير حقوقي)

لقد أدى هذا الاغفال عن تمثيل النساء في لجان الطوارئ أو صندوق وقفه عز إلى تحديد نشاطات النساء ومناطق حصرية لعملهن من خلال المشاركة في تنفيذ إجراءات الطوارئ، فمثلاً: تم توثيق مشاركة 120 سيدة في لجان الطوارئ المتواجدة في 7 مدن فقط: جنين، وطولكرم، ونابلس، ورام الله، وبيت لحم، والخليل ويطا وغزة خلال فترة انتشار الوباء .

المحافظة	توزيع النساء في المناطق عمل اللجان	عدد عضوات اللجان
جنين	عراية، الجلمة، جلبون، يعبد	11
طولكرم	علا، وقفين	12
نابلس	بيتا، بيت فوريك، جماعين، حوارة، دير شرف، عصيرة الشمالية، قوصين، كفر قليل، زيتا	26
رام الله والبييرة	رمون، بيتلو، دير عمار، قراوة بني زيد، النبي صالح، بتونيا، بلعين، العوجا، البييرة، دير بزيع، بيت سيرا، رأس كركر، دير السودان	28
بيت لحم	هندزة، تقوع، المعصرة، الدوحة، بتير، نحالين، حوسان	14
يطا	أم لصفه، توانة، حارة جابر	13
غزة	بيت حانون، وخانيونس	16

وتركز عملهن على قضايا المساءلة المجتمعية والتعاون مع العضوات المساندات في تنفيذ أنشطة داعمة للمجتمع، كما زودن الأسر بحقائب صحية، وقمن بزيارات توعوية للحد من انتشار الفايروس في محافظة غزة. إضافة إلى

¹⁰ فريق ادارة صندوق وقفه عز، صفحة الصندوق، انظر: <https://bit.ly/38Hc02j>

أنهن واصلن تقديم حملاتهن التوعوية عبر صفحات التواصل الاجتماعي. كما رصدن أسماء العائلات المتعففة والفقيرة من أجل جمع التبرعات المالية والعينية¹¹.

هذه الأدوار برغم أهميتها إلا أنها لم تكن في صلب عمل لجان الطوارئ المشار إليه أعلاه، حيث أن نظرة المجتمع لدور النساء في هذه الجائحة يتلائم أكثر مع وجودها في المنزل لتنفيذ إجراءات السلامة من الوباء بشكل أفضل من وجودها خارج المنزل. في حين، بررت بعض المؤسسات النسوية هذه الأدوار بأنها نتيجة للضعف الاقتصادي العام والمنعكس على تفاعل النساء وحضورهن بالميدان، وصعوبة وصولهن إلى بعض المناطق المهمشة أو نتيجة لافتقار النساء إلى معلومات موثوقة تمكنهن من الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة؛ كالكلاجئين وكبار السن والحوامل والمرضعات وغيرها من أجل المشاركة في تنفيذ إجراءات الحد من انتشار الوباء¹².

من الواضح أن أدوار النساء في هذه الجائحة تعيد الاعتبار للنظرة النمطية والدونية لمكانة المرأة بتحديد نطاق أدوارهن الوظيفية التي من شأنها الحد من مشاركة النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذا الشأن حذرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مخاطر جائحة "كورونا" على زيادة هشاشة النساء وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين في فلسطين. ووفقاً للهيئة فإنه لم يتم دمج النوع الاجتماعي في الجهود الوطنية والمؤسسية لمكافحة الجائحة، وبالتالي فإن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وضعف وهشاشة النساء. حيث تتوقع الهيئة أن يؤثر الوباء بشكل غير متناسب على النساء، ويخلق بل ويزيد من المخاطر الموجودة مسبقاً والمتعلقة بالنوع الاجتماعي، ويزيد من مواطن الضعف، ويوسع أوجه عدم المساواة على كافة الصعد¹³.

ثانياً-التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على النساء

لقد تفاقمت الأحوال الاقتصادية للنساء أثناء فترة انتشار فايروس كورونا في العالم العربي. ففي الوضع الطبيعي توجد فجوات قائمة بين الجنسين وقد تزايدت حدة عدم المساواة بعد انتشار الفايروس. إذ تؤكد دراسة أجرتها عدة لجان تابعة للأمم المتحدة، بينها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا "الإسكوا" وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها النساء والفتيات في المنطقة العربية قد ازدادت سوءاً بسبب كورونا. وتتوقع "الإسكوا" أن تخسر المنطقة العربية 1.7 مليون وظيفة على الأقل في عام 2020 نتيجة جائحة كورونا، بينها ما يقارب 700 ألف وظيفة تشغلها النساء. ولكون مشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة العربية تبلغ ما يقارب 20%، فإن نسبة خسائرنهن للوظائف ستتعدى ضعف نسبة خسائر الرجال¹⁴. ويصنف دخل النساء أقل بصفة عامة من دخل الرجال، وأخارهن أقل، ولأنهن يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر فقد تأثرن سلباً بإجراءات الطوارئ¹⁵.

¹¹ التقرير الدوري لمجلس الظل، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، انظر: <https://bit.ly/31U0S0k>
¹² تقرير: كيف تؤثر مقاييس فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلف، أوتشأ، انظر: <https://bit.ly/2AFojjf>

¹³ هيئة أممية تحذر من مخاطر كورونا على زيادة هشاشة النساء في فلسطين، صحيفة الأيام، انظر: <https://bit.ly/3gAqaol>

¹⁴ آثار كورونا الاقتصادية.. النساء أول من يدفع الثمن، الجزيرة، انظر: <https://bit.ly/3e7REk4>

¹⁵ أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات، الأمم المتحدة، انظر: <https://bit.ly/2ZT6mGi>

هذه المعايير تنطبق على النساء الفلسطينيات حيث أن أكثريتهن يعملن بعقود المياومة أو العقود المؤقتة، مما يجعلهن الخاسر الأكبر نتيجة لسياسات الإغلاق وتوقف العمل.¹⁶ ووفقاً لمسح سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة خص إلى أن 95 بالمائة من النساء الفلسطينيات اللاتي يملكن مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أشرن إلى الأثر السلبي الذي أفرزه وباء فيروس كورونا عليهن¹⁷. وبحسب دراسة منتدى سيدات الأعمال استهدفت 280 امرأة من السيدات صاحبات المشاريع، أظهرت أن النساء خسرن موسم البيع للأشغال اليدوية والمنتجات المنزلية وجزءاً منهن اضطرن لإغلاق مشاريعهن، كما تأثرت النساء الريديات بإغلاق المعارض السنوية¹⁸. أما بالنسبة للنساء المقترضات أو اللواتي يتعاملن بالشيكات فنتيجة لفرض الإغلاق الشامل بسبب الجائحة فقد تعطلت النساء عن العمل، فلم يستطعن الإيفاء بالتزاماتهن البنكية، وبذلك سجلت عليهن فوائد على الشيكات المرتجعة بينما سجلت فوائد عالية على النساء صاحبات القروض وخصوصاً أولئك الحاصلات على قروض للمشاريع الصغيرة، علماً أن سلطة النقد الفلسطينية أصدرت تعميماً لإعفاء منطقة بيت لحم من تسديد الفوائد على القروض أو الشيكات المرتجعة في شهر آذار عندما بدأ انتشار الوباء في بيت لحم دون أي أن يصدر أي تعميم يشمل بقية المناطق الفلسطينية¹⁹. وهذا يسجل على النساء خسائر إضافية وتهديداً لقدراتهن على الاستمرار بتلك بمشاريعهن الخاصة.

المواطنة سلام عودة (53 عاماً) من مدينة سلفيت تقول "أنا أعتاش من الفرن، لتأمين مصاريف المنزل وتربية الأبناء بعد وفاة زوجي، الفرن أصبح مصدر رزقي الدائم والوحيد لها ولعائلتها المكونة من 4 أفراد". وبدأت سلام العمل في فرن صغير بجانب بيتها، لإنتاج كميات أكبر، حيث كان من المقترض افتتاحه خلال شهر نيسان/ أبريل الجاري، لكن عملها يعتمد على النساء الموظفات، والمناسبات الاجتماعية، والعزائم الكبيرة، والعمال في المنطقة، فكانت تخبز في اليوم ما يقارب 350 رغيفاً من الخبز، والتواصي على الطبخ لم تنقطع يوماً، لكن أزمة كورونا قلصت الطلبات كثيراً وأصبحت قليلة. "ويذكر أن ال عودة، واحدة من مئات النساء اللواتي تأثرت مشاريعهن بشكل كبير، معظم النساء يعملن في بيوتهن، ويتقنن في إنتاج الحلويات والخبز، والتطريز وصناعة رب البندورة، والعكوب والفول²⁰.

قدمت وزارة التنمية الاجتماعية مساعدات مالية للنساء والرجال، إذ أكدت الوزارة أن 50% من النساء اللواتي يرأسن أسر استفدن من المساعدة المالية خلال جائحة كورونا. وأوضحت أن المساعدات قدمت لـ 30,000 أسرة، استهدفت من خلالها العاملات في الحضانات ورياض الأطفال اللواتي فقدن عملهن بسبب الجائحة، والنساء المطلقات والمهجورات المستفيدات من صندوق النفقة، والتي تأخرت نفقتهن نتيجة إغلاق المحاكم، وأيضاً النساء اللواتي تعرضن للعنف أثناء الجائحة، والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين²¹.

¹⁶ هل كورونا كانت ممراً كاشفاً في التمييز بين النساء والرجال، تقرير شبكة معا الاخبارية، انظر: <https://bit.ly/2DmO60A>

¹⁷ تقرير: كيف تؤثر مقاييس فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلف، أوتشا، انظر:

<https://bit.ly/2AFojjf>

¹⁸ صوت: برنامج قريب يناقش الأثر الاقتصادي لفايروس كورونا، نساء أف ام، انظر: <https://bit.ly/2CeugKH>

¹⁹ التعامل مع أزمة كورونا، سلطة النقد الفلسطينية، انظر: <https://bit.ly/32xfW4L>

²⁰ فلسطين: تفشي وباء كورونا يقضي على المبادرات الفردية لعمل النساء، انظر: <https://bit.ly/3jsyQjo>

²¹ 50% من النساء اللواتي يرأسن أسر مستفيدات من المساعدة المالية خلال جائحة كورونا، وكالة وفا للأبناء والمعلومات، انظر:

<https://bit.ly/2WeMwVh>

كما قدم صندوق وقفه عز مبلغ 700 شيكل (ما يقارب 200 دولار) لألثي عامل وسيصرف 500 شيكل لـ30 ألف أسرة لاحقاً²². وقد تعرض الصندوق لانتقادات عديدة أهمها التقارير المقدمة من منسقات مؤسسة "مفتاح" في الضفة الغربية وقطاع غزة حول أداء ودور الصندوق، حيث تشير التقارير الى أن الصندوق كان ينظر اليه على أنه المنقذ والمساعد للأسر الفقيرة كما ورد عبر وسائل الاعلام، ولكن الواقع أن المساعدات المالية لم يتم توزيعها لتراعي تمثيل النساء بل إن كثيراً من المساعدات قُدمت لرجال ما زالوا على رأس أعمالهم وأخريين فقدوا أعمالهم ويعيلون أسر، لكن ذلك لم يحدث للنساء.

على صعيد دعم الاقتصاد وتطوير سياسيات اقتصادية كفيلا بالتصدي للجائحة، فإن الحكومة لم تتبنى سياسات داعمة اقتصادية تراعي الفئات الضعيفة في المجتمع ككبار السن والنساء ووذوي الاعاقة أو حتى سياسات من شأنها تعويض المتضررين والمتضررات من الجائحة، فعلى سبيل المثال: لم تقم الحكومة بدفع تعويضات للنساء

نقطة ضوء: يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة عن الأحوال في الضفة وغزة نتيجة للجائحة الى أن خطوط المساعدة الهاتفية تؤكد زيادة حالات سوء المعاملة والعنف، ولا سيما العنف الأسري الذي يمس النساء، والاعتداء البدني الذي يمارسه الآباء بحق أبنائهم المراهقين والشباب. وقد طرأت زيادة على عدد حالات النساء اللاتي تتعرض حياتهن للتهديد وبفعل فقدان فرص العمل على نطاق واسع، والذي يفرز أثره على الدخل وسبل العيش، ضغطاً هائلاً على الأسر، مما يدفع بالأسر الضعيفة أصلاً إلى هاوية الفقر ويسهم في زيادة حالات سوء المعاملة والعنف. وتشير المنظمات عديدة عاملة بمجال الحماية فلسطين الى زيادة حدة التوتر في أوساط الأسر الضعيفة بسبب انعدام قدرتها على العمل في المستوطنات الإسرائيلية، وزيادة استراتيجيات التكيف السلبية، بما فيها عمالة الأطفال والزواج المبكر. (تقرير الامم المتحدة حول جائحة كورونا في فلسطين)

المتضررات جراء الاغلاق سوأاً ولئك اللواتي يعملن ضمن المشاريع الصغيرة أو الأعمال الحرة أو اللواتي يتقاضين راتباً شهرياً من مؤسسات القطاع الخاص حيث تم التعامل مع الموظفين بشكل متباين؛ فمن المؤسسات من التزم بدفع نصف راتب لموظفين، فيما توقفت الأخرى عن دفع الرواتب بشكل مطلق، بينما أعطت بقية المؤسسات موظفيها إجازات مفتوحة من دون راتب.

"وزارة العمل أعلنت أنه على أصحاب المصانع والمشاغل ان يدفعوا نص راتب للعاملات والعاملين أثناء فترة الاغلاق الشامل، ولكن لم يلتزم أي منهم بذلك بل

ولم يدفعوا رواتب تنكر، كما أن الوزارة لم تراجع أو تفرض عقوبات أو تحصل حقوق الفئة العاملة". (مقابلة مع خبيزة في العمل النسوي)

وأظهر استطلاع للرأي نفذه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" في 18 أيار 2020 -بلغت مشاركة النساء في عينة الاستطلاع 52% مقابل 48% رجال- أن ربع المشاركين والمشاركات (26.9%) قد فقدوا وظائفهم بشكل أو بآخر بسبب جائحة فايروس كورونا، من بينهم (15.7%) فقدوا وظائفهم بشكل تام و (11.2%) فقدوا وظائفهم إلى حد ما. وأعرب أكثر من الثلث (35.8%) عن خشيتهم من فقدان وظائفهم في الفترة الزمنية القادمة بسبب الفايروس.

²² وقفه عز يصرف مساعدة مالية بقيمة 500 شيكل لـ30 ألف أسرة، الاقتصادي، انظر: <https://bit.ly/3eclYUO>

ويضاف إلى الأرقام الاقتصادية المرتقبة أن حوالي نصف المشاركين في الاستطلاع (49.6%) أشاروا إلى أنهم فقدوا دخل الأسرة بسبب الأزمة، بينما أفاد 21.4% آخرون بأنهم فقدوا دخل الأسرة إلى حد ما ، بينما أشار 26.7% فقط إلى أن دخلهم لم ينخفض²³.

تتركز غالبية العاملات الفلسطينيات في القطاع الخاص مما يندرج بمخاطر متزايدة مستقبلا على أحوالهن الاقتصادية إذا ما استمرت الجائحة. تشكل النساء العاملات في القطاع الخاص 68% (108,900 امرأة عاملة)، فيما يشكلن في القطاع الحكومي 31% (50,400 امرأة)، ونحو 1,000 امرأة عاملة في إسرائيل والمستعمرات أي ما نسبته حوالي 0.6%. وليس هذا فحسب، بل وتبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع غير المنظم نحو 31.7% من إجمالي العاملين في فلسطين، بينهم 32,200 أنثى، مقابل 288,400 ذكر. (ويشمل القطاع غير المنظم المستخدمين بأجر الذين لا يحصلون على أي من الحقوق في سوق العمل سواء مكافأة نهاية الخدمة/تقاعد، أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر)²⁴. الملفت أن هؤلاء النساء معرضات للفقر وللغير المدقع، إذ تشير تقديرات وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن ما لا يقل عن 53,000 أسرة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قد وقعت في دائرة الفقر على مدى عدة أسابيع قليلة من بدء جائحة كورونا، بسبب فقدان مصادر دخلها نتيجة للإغلاق الشامل²⁵. علما أن أكثر من عشر (11%) الأسر الفلسطينية تترأسها نساء، بواقع 12% في الضفة و9% في قطاع غزة،²⁶. هذه المعايير لم تتم مراعاتها عند توزيع المساعدات على الأسر.

ينطبق على توزيع المساعدات ما ينطبق على المشاركة الاجتماعية والنظرة لدور المرأة؛ فعندما يتم إقصاء النساء عن قوائم اللواتي تضررن بالجائحة اقتصاديا مثل رئيسات الأسر أو عاملات المياومة أو معلمات الحضانه، هذا مرتبط بالنظرة المجتمعية لمكانة المرأة، إضافة إلى أن توزيع المساعدات كان ذو طابع فتوي وعشائري والذي يظلم النساء بسبب النظرة المجتمعية لموضوع الاعالة والانفاق" (ناشطة نسوية/ رام الله)

من زاوية ثانية، فقد أثرت جائحة كورونا على ربات البيوت اللواتي يعملن من منازلهن سواء في الضفة أو القطاع، إذ تواجه معظم المشاريع النسائية الصغيرة تحدٍ كبير يهدد استمرارها في ظل انتشار فيروس كورونا خاص مع الإغلاق الشامل ووقف الحركة اليومية بشكل شبه كامل، وكل مظاهر الحياة العادية، فهؤلاء النساء لم يعد بمقدورهن تسويق منتجاتهن الزراعية أو بيع الطعام أو الخبز البلدي أو الحلويات المعد في المطابخ البيتية مما عطل عملهن²⁷.

²³ جائحة كورونا: أثارها واستراتيجيات التكيف بين الفلسطينيين، مركز أورد، انظر: <https://bit.ly/31T4JLz>

²⁴ المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: <https://bit.ly/2CjM3Kk>

²⁵ حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كوفيد-19: تقرير الحالة الخامس، أوتشا، انظر: <https://bit.ly/2CfE7K0>

²⁶ د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي ، بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:

<https://bit.ly/38zZSAi>

²⁷ فيروس كورونا يهدد مبادرات عمل نساء فلسطينيات، موقع عربي 48، انظر: <https://bit.ly/3fe3PgC>

ثالثاً- انعكاس الوضع الاقتصادي على الحالة الاجتماعية للنساء

إن أثر سياسة الاغلاق الشامل لم تنعكس على الأحوال الاقتصادية فحسب بل وأثر على الأحوال الاجتماعية. مع بقاء النساء والفتيات والرجال والفتية داخل المنازل تشكلت ديناميكيات وظيفية جديدة غيرت من تقاسم الأدوار داخل المنزل تتأثر بخليط من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقارنة مع قبل الاغلاق، فمثلاً: من أجل التكيف مع سياسات الاغلاق الشامل تعززت- دون قصد- المعايير الذكورية والتوجهات التقليدية عبر سيطرت الذكور على النساء والفتيات بخصوص حرية الحركة أو الوصول إلى الموارد والحقوق العامة، مع تطبيع مفهوم بقاء النساء في منازلهن لحمايتهن على مستوى الأسرة والمجتمع²⁸.

نقطة ضوء: ترفع المخاوف إزاء الفيروس، والضائقة الاقتصادية وتدبير الحجر من حدة التوترات على مستوى الأسر، مما يؤدي إلى تفاقم حالات الضعف التي تمس النساء والأطفال ويزيد من خطر تعرضهم لأشكال العنف، بما يشمل ذلك من العنف بين الأزواج والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة.

ويعاني قطاع غزة من نقص مزمن في الأماكن الآمنة والمناطق الترويحية المخصصة للأطفال. فما يربو على 500,000 طفل يمضون الآن أيامهم في بيوتهم مع أمهاتهم، والعديد منهم يلعبون في الشوارع أو يعملون فيها. وتزيد الاضطرابات وما يرتبط بها من عوامل الإجهاد التي تؤثر على الصحة العقلية من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال، من قبيل القلق، والصدمة، وانتكاس الحالة النفسية والاجتماعية واستئثار العنف ضد الاطفال والنساء. (تقرير الامم المتحدة عن حالة الطوارئ في فلسطين)

" الجائحة وضعت القيادات النسوية أمام المرأة العاكسة حيث طبيعة الجائحة تتطلب منهن مهمات منزلية كان من الصعب الجمع بين عملها في الفضاء العام والفضاء الخاص على الطريقة التي اعتادت عليها بسبب طبيعة الجائحة الوبائية، مما يتطلب نظرة جديدة وخطاب جديد في فلسفة تقاسم الاعمال المنزلية". (ناشطة نسوية/ رام الله)

وكذلك النساء العاملات في بعض المجالات يطلب منهن العمل عن البعد وقد استمر عملهن مع الأعباء المتكدسة على النساء من داخل منازلهن. وفي أولى فترات الحجر كان هناك التعليم عن بعد لبعض طلبة المدارس الخاصة وهذا أيضاً في غالبته من مسؤوليات الأمهات. وتتزامن هذه الأعباء كلها على كاهل النساء بالإضافة إلى المسؤولية عن متطلبات الأسرة كافة، وهذا انعكس سلباً على الحالة النفسية والاجتماعية للنساء. وقد أظهرت دراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن وضع الإغلاق العام وإغلاق المدارس قد زاد من عبء عمل الرعاية على النساء والفتيات. وهذا أمر مٌجهٍ بشكل خاص للنساء اللواتي طُلب منهن العمل من المنزل بينما يُتوقع منهن أيضاً رعاية الأطفال والعمل المنزلي في ذات الوقت مما يسبب عليهن ضغطاً نفسياً ومعنوياً كبيرين²⁹.

²⁸ تقرير: كيف تؤثر مقاييس فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلف، أوتشا، انظر:

<https://bit.ly/2AFoijf>

²⁹ هيئة أممية تحذر من مخاطر كورونا على زيادة هشاشة النساء في فلسطين، صحيفة الايام، انظر: <https://bit.ly/3gAqaol>

هذا بمجمله فاقم من حدة العنف ضد النساء منذ بداية الجائحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ لقيت سيدتان حتقهما بسبب العنف النفسي والجسدي، و21% من النساء حاولن الانتحار إضافة الى تعرض العشرات إلى عنف نفسي وجسدي³⁰. وبحسب مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فإن الاستشارات التي قُتت في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي شهدت زيادة بلغت 69 بالمائة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهري نيسان/أبريل، بالمقارنة مع شهري آذار/مارس. ووفقاً لمؤسسة "سوا" وهي منظمة غير حكومية فلسطينية تدير أحد خطوط المساعدة الهاتفية، طرأت زيادة نسبتها 20% على الاتصالات المتعلقة بحالات الإعتداء والعنف على أساس أسبوعي في الفترة الواقعة بين الأسبوع الأخير من شهر آذار/مارس ويوم 9 نيسان/أبريل. وفي الأسبوع الذي تلا هذه الفترة، أشارت التقارير إلى ارتفاع تلك الحالات بما نسبته 43%، حيث ورد 54 اتصالاً من نساء و26 اتصالاً من رجال³¹.

نقطة ضوء: من المخاطر الإضافية التي تتعرض لها النساء في ظل الحائجة تتمثل في قطاع الرعاية الصحية حيث تشكل النساء 60% من العاملات في هذا القطاع، وهنا يعرضهن كما الرجال لمخاطر الإصابة بالوباء من جهة والتعرض لقدر متزايد من العزلة وسوء المعاملة¹. وقد بلغت نسبة الممرضات النساء 48% في الضفة وغزة، بواقع 55% في الضفة الغربية و 48% في قطاع غزة¹. وبالنسبة للأمهات العاملات في المجال الصحي، فهناك معاناة أخرى غير مقصودة تنتظرهن نتيجة إغلاق المدارس، وهي عدم مقدرتهن على الحصول على إجازة للعناية بأطفالهن نتيجة الضغط على النظم الصحية وفي نفس الوقت حضانات الاطفال والروضات مغلقة لأهداف وقائية من نقشي الوباء.

لقد تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بتقييد التجول وفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا، وارتفع التمييز بالأدوار الوظيفية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنساني بشكل تصاعدي. وثمة نساء كثيرات أجبرن على التكيف بسبب 'الإغلاق العام' وتحملن قسراً البقاء في بيوتهن بجوار من يضطهدن، في وقت أصبحت فيه خدمات دعم الضحايا معطلة أو بات الوصول إليها متعذراً.

رابعاً: المبادرات النسوية خلال فترة الطوارئ

على الرغم من التمييز الذي مورس بحق النساء أثناء حالة الطوارئ سواء بإقصائهن عن المشاركة في التصدي للجائحة أو بتكريس أنماط السيطرة الأبوية على النساء أثناء فترة الاغلاق الشامل، إلا أن ذلك لم يمنع من القيام بدورهن تجاه المجتمع في التصدي للجائحة عبر تصميم مبادرات وبرامج توعوية وداعمة معنوياً ومادياً بأشكال وأنماط مختلفة إما بجهود مؤسسات المجتمعية والمحلية في الضفة والقطاع وأخرى فردية. هذا وأجمع المشاركون والمشاركات في هذه الدراسة على أن المبادرات كانت جدية لها اعتبارات وطنية واجتماعية سامية، عززت من الوعي حول المخاطر الصحية للوباء ووفرت الدعم النفسي والمالي، وتابعت القضايا المتعلقة بالنساء كالعنف والمساواة والعدالة الاجتماعية داخل الأسر، ولكن هذه المبادرات اصطدمت

³⁰ تقرير، كورونا يرفع وتيرة العنف الأسري..حالتا وفاة سيدتان، جريدة الحياة الجديدة، انظر: <https://bit.ly/2VzZTNR>

³¹ النساء في زمن الكورونا، مقالات، مهدي عبد الحميد، الايام، انظر: <https://bit.ly/2ZRuTVI>

بإجراءات الحجر الصحي ومنع الحركة، وأحياناً بعدم وجود توجيهات حكومية من أجل تسهيل عمل النساء على هذه المبادرات مما جعل تنفيذ بعضهما متأخراً. سنذكر هنا مجموعة من المبادرات النسوية التي انطلقت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وهي مبادرات مؤسساتية، ومن ثم سنستعرض بعضاً من المبادرات الفردية:

أولاً: المبادرات المؤسساتية

- "استبقوا الخيرات".. مبادرة نسوية لإغاثة فقراء غزة في أزمة كورونا: أطلقت مجموعة من النسوة مبادرة "تكية استبقوا الخير" جنوب قطاع غزة. وحولت النسوة جزءاً من مركز البرامج النسائية في رفح إلى مطبخ لتجهيز الطعام لعشرات العائلات المتعففة التي تضرر وضعها مع إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي لمنع انتشار فيروس كورونا. وبمشاركة 9 متطوعات يعملن من منازلهن على إعداد 200 وجبة طعام لتوزيعها على العائلات المستهدفة استمر عملهن خلال الجائحة لمدة 3 أسابيع متتالية³².
- مبادرة جمعية بصمة الخير في محافظة جنين: قدمت جمعية بصمة الخير في محافظة جنين مساعدة للأسر الأشد عوزاً للتخفيف من ضائقتهم وتدعم صمودهم وتؤمن لهم احتياجاتهم أو بعضاً منها. بعد أن توقفت عجلة الحياة بتوقف وإغلاق المصانع والمعامل وورش العمل والمحالات التجارية والمهن الصغيرة، قامت مجموعة من الموظفات في الجمعية والمتطوعات بتقديم المساعدة للأسر المسجلة في الجمعية قبل كورونا ولكن مع تفاقم الأوضاع الصحية والاقتصادية خلال كورونا وصلت العديد من المناشدات من هذه الأسر ومن جيران وأصدقاء لهذه الأسر تطلب العون. فتم تقديم الطرود الغذائية والدجاج واللحوم وباستمرار. إضافة إلى أن بعض الأسر كانت تطلب توفير الأدوية لأمرض مزمنة وحليب وحفاضات للأطفال، وأخرى تطلب أن يتم دفع فواتير الماء والكهرباء³³.
- مفتاح تدعم النساء بطرود تلبية احتياجاتهن خلال مرحلة الطوارئ: انطلاقاً من جهود مؤسسة "مفتاح" بدعم النساء وتمكينهن ضمن توجهاتها الاستراتيجية بما يحقق الحماية والعدالة والإنصاف في المجتمع الفلسطيني وبما يعزز من مبادئ الحكم الصالح، ومن خلال برنامج دعم الانتخابات تم مساندة النساء ودعمهن وتمكينهن بالتعاون والتنسيق مع عضوات الهيئات المحلية في ثمانية محافظات (الخليل، نابلس، طولكرم، جنين، القدس، أريحا والأغوار، بيت لحم، قطاع غزة)، وذلك بهدف تعزيز الدور القيادي للعضوات في الهيئات المحلية، وتعزيز مشاركتهن الاجتماعية خلال مرحلة الطوارئ. فقد تم توزيع 2000 طرد بمعدل 250 طرد في كل محافظة.

"نفذت العديد من المبادرات لدعم النساء الفقيرات في قطاع غزة عبر تقديم الطرود الغذائية والصحية وأخرى نفذت ورشات توعوية حول خطورة انتشار الفيروس، وعبر حملة "إيد بايد" التي نفذها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية تم جمع التبرعات وشراء طرود غذائية وصحية وتوزيعها على النساء الأكثر عوزاً في القطاع. إضافة إلى أن جمعيه النجدة جمعت عبر حملتها التبرعات ووزعتها على جميع محافظات القطاع عبر طرود غذائية

³² استبقوا الخيرات.. مبادرة نسوية لإغاثة فقراء غزة في أزمة كورونا، موقع العين الاخبارية، انظر: <https://bit.ly/2BG5Cws>
³³ في زمن كورونا تميزن ... نساء في الخطوط الأمامية، مقالات، رولا سلامة، انظر: <https://bit.ly/2ZKbQ6i>

وطرود مواد التنظيف. أما اتحاد لجان المرأة فقد نفذ العديد من ورش العمل التوعوية للنساء والأطفال وقدم العديد من الطرود الغذائية والصحية ونفذ عدداً من الحلقات الاذاعية لرفع الوعي عن مخاطر الإصابة وطرق الوقاية من الفيروس. فيما قدمت جمعية الثقافة والفكر الحر مشاريع خدمات موسعة طالت عموم محافظات القطاع، كالطرود الغذائية والصحية ناهيك عن تشكيل طاقم متخصص لمتابعة أهالي المحجورين في جنوب القطاع".
(منسقة مفتاح في قطاع غزة)

- **مبادرة نساء الخير لأهل الخير في طولكرم:** انطلقت مبادرة نساء الخير لأهل الخير الهادفة لتقديم الوجبات للعائلات المستورة خلال شهر رمضان، والتي تقوم عليها دائرة المرأة في إقليم حركة فتح بطولكرم. بهدف التصدي للأثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وخلال شهر رمضان قامت الناشطات النسويات بإرسال تلك الوجبات الغذائية إلى منازل الأسر المستهدفة³⁴.
- **مبادرة حاضنات المستقبل أمل وحياء تُنفذ في البيرة والخضر وسبسطية ويعبد وسعير:** أطلق طاقم شؤون المرأة وبلدية البيرة، مبادرة "حاضنات المستقبل أمل وحياء"، بهدف دعم وإسناد موظفات الحاضنات ورياض الأطفال المتضررات جراء جائحة الكورونا. وتم خلال الحملة توزيع طرود غذائية ومساعدات مالية، على 160 من العاملات في حاضنات ورياض الأطفال بمدينة البيرة. وتضم المبادرة خمس مناطق، هي البيرة والخضر وسبسطية ويعبد وسعير. وجاءت المبادرة على إثر الشكاوى التي تلقاها الطاقم من العاملات في الحاضنات، اللواتي تضررن من جائحة كورونا، وكانت أوضاعهن الاقتصادية صعبة قبل الوباء، حيث يتلقين أجورا أقل من الحد الأدنى³⁵.
- **مبادرة توزيع أشتال زراعية للنساء في جنين:** استمرارا لجهود طاقم شؤون المرأة في دعم النساء في ظل الجائحة وزع الطاقم 8 آلاف شتلة زراعية على النساء في بلدة يعبد. و تهدف هذه المبادرة الى تعزيز دور النساء في المشاركة المجتمعية، كما تساهم برفع مستوى الاقتصاد للأسرة والرجوع للأرض وتعزيز محبتها وانتماء المواطن لها³⁶.
- **"تام" تقدم 20 طرداً صحياً للعائلات الفلسطينية في الولجة:** تستمر مؤسسات المجتمع المدني بدعم العائلات الفلسطينية في الحجر المنزلي كجمعية تنمية وإعلام المرأة "تام" التي كان لها دور في مبادرة تقديم طرود صحية في قرية الولجة. المبادرة هدفها تحقيق العدالة والمساواة بين كلا الجنسين وتم تقديم مواد غذائية للأطفال كالحليب الى جانب توفير حفاظات للأطفال وللكبار السن، اما الجزء الاخر فقد تم تقديمه من قبل مؤسسة كير التي قدمت مواد صحية للعائلات كمواد التنظيف والتعقيم وكمامات وقفازات

³⁴ محافظة طولكرم يثني على مبادرة نساء الخير لأهل الخير، وكالة معا الاخبارية، انظر: <https://bit.ly/3gCcM3j>
³⁵حاضنات المستقبل أمل وحياء. مبادرة لطاقم شؤون المرأة وبلدية البيرة دعماً لموظفات الحاضنات ورياض الأطفال المتضررات جراء

"كورونا"، وطن للأبناء، انظر: <https://bit.ly/2VUcexW>

³⁶ توزيع أشتال للنساء في محافظة جنين، صفحة طاقم شؤون المرأة، انظر: <https://bit.ly/2O9Cyja>

طبية³⁷. وتم اليوم تسليم 20 طرداً لقرية الولجة غرب بيت لحم يشمل مواد تنظيف وتعقيم وكمامات وقفازات طبية وغيرها من المواد الأساسية³⁸.

- "من امرأة لأمره... معاً ننجو" مبادرة في بيت لحم: قام طاقم شؤون المرأة وضمن عضويته في تجمع المؤسسات التنموية في بيت لحم وبمشاركة 7 مؤسسات وهي كل من مركز تنمية وإعلام المرأة "تام" ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بنت المرأة للعمل الاجتماعي وتنمية المرأة الريفية ومركز المرأة النفسي والاجتماعي بتنفيذ الحملة. وجاءت هذه الحملة من أجل دعم وإسناد أهالي بيت لحم وبشكل خاص النساء اللواتي يرأسن أسر، والعاملات بالميأومة، والنساء المحتاجات، في ظل جائحة كورونا وبمناسبة يوم العمال العالمي، حيث تم توزيع طروداً غذائية على هؤلاء النساء والأسر³⁹.
- مبادرة توزيع طرود على الأسر المستورة والمتضررة من الوباء في سبسطية: ضمن مشروع تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية لخمسة بلديات، نفذ طاقم شؤون المرأة بالشراكة مع بلدية سبسطية "كلنا أهل" حيث تمت المبادرة بدعم من أهل الخير في المجتمع المحلي، وتم توزيع 133 طرداً غذائياً على الأسر المستورة والمتضررة من جراء وباء كورونا، وتهدف المبادرة الى تعزيز دور المرأة في تلبية الاحتياجات المجتمعية وتعزيز مشاركتها في لجان الطوارئ، مع العمل على تعزيز الشراكة بين المؤسسات وتعزيز التكافل الاجتماعي في ظل الوضع الصحي القائم⁴⁰.
- مبادرة "من امرأة لامرأة": وزع مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة في بيت لحم 10 طرود تعقيم وسلامة على نزيلات مركز دار رعاية الفتيات ومركز حماية وتمكين المرأة والاسرة "محور". وجاءت هذه المبادرة استجابة لتضرر شريحة واسعة من الاسر في المجتمع الفلسطيني نتيجة انتشار فيروس كورونا وتحديداً الاسر التي ترأسها امرأة، واللواتي يعملن باجر يومي. حيث تخلت الحملة توزيع 200 طرد تعقيم وسلامة بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، و 168 طرد غذائي، و 59 امرأة تلقين مساعدات نقدية، واستجابة أيضاً للظروف الراهنة قدم المركز حتى الآن 146 استشارة نفسية وقانونية للنساء من خلال رابط حملة من امرأة لامرأة المنشور على صفحة المركز على فيس بوك⁴¹

ثانياً: مبادرات فردية

- باسمه وصديقاتها برام الله والبيرة: وفي محافظة رام الله تنشط السيدة باسمه وهي موظفة ولها العديد من العلاقات مع رجال المال والأعمال والشركات وسيدات المجتمع، فكلهم يجمعون القمص والمناشدات التي تصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر صفحات عديدة في المحافظة وعبر الاذاعات المحلية والبرامج المختلفة، فيتواصلون مع الأسر ويتأكدون من احتياجاتهم وتبدأ رحلة جمع الاحتياجات لتوفيرها من خلال

³⁷ تقديم طرود صحية لقرية الولجة، صفحة إعلام تام، انظر: <https://bit.ly/3gEbzst>

³⁸ تسليم 20 طرداً في الولجة، صفحة اعلام تام، انظر: <https://bit.ly/2ZRAFgu>

³⁹ توزيع طرود غذائية على النساء اللواتي يرأسن أسر والعاملات بالميأومة، صفحة الطاقم، انظر: <https://bit.ly/2O7JyNK>

⁴⁰ ضمن مشروع تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية، صفحة الطاقم، انظر: <https://bit.ly/3iKLedZ>

⁴¹ من امرأة لامرأة، حملة لمركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، صفحة المركز، انظر: <https://bit.ly/3fHOWVJ>

شبكة العلاقات التي يملكونها، فهم عبارة عن مجموعة أصدقاء وصديقات يتقاسمون هموم الأسر ويوفرون الاحتياجات، فنقول باسمها أنها فخورة جدا بمجموعتها وأن العدد في تزايد باستمرار وأنهم استطاعوا خلال الشهرين الماضيين مساعدة ما يزيد عن تسعين أسرة في مختلف مناطق محافظة رام الله والبيرة فالاحتياجات كانت مختلفة من دفع ايجار المنزل لعدة شهور وتوفير الدواء وأجهزة التنفس لبعض المرضى وكذلك توفير الطعام والشراب والحليب للعديد من الأسر التي كانت تعيش خلال شهر رمضان بضائقة كبيرة وحرمت من تناول وجبة افطار ساخنة، وقد تمكنا بعون الله من الوصول لهم ومساعدتهم، فهذا الشعور لا يمكن وصفه أبداً، وتضيف باسمه أننا مستمرين بعملنا هذا وأن المجموعة قررت الاستمرار بهذه المهمة الانسانية حتى بعد كورونا ، فنحن نعيش شعور الانتعاش وشعور الانتصار معا⁴².

▪ **صفاء حسناات وزميلها محمد الحلو من قطاع غزة:** بدأت العمل الخيري التطوعي بشكل فردي منذ العدوان الاسرائيلي عام 2008، لأنه تعمل في مجال الصحافة عندما تعرفت على معاناة الناس، واحتياجاتهم، ومنذ ذلك اليوم تعمل هي وزميلها الصحفي علاء الحلو ليست فقط في مجال الصحافة، وانما يعملان على توفير احتياجات الناس وفي هذه الجائحة، تعمل على توفير احتياجات الناس دون الخضوع لمؤسسة أو جمعية أو تنظيم، وتعتمد بشكل كامل على جمع التبرعات من الناس وإلى الناس، من خلال العلاقات الشخصية مع المقتردين من داخل قطاع غزة. كما ويقدم الزميلان الدعم للأسر المتعفة، بطرود إغاثية ومساعدات مختلفة، سواء خلال فترة الجائحة أو حتى بعد انتهاء شهر رمضان حيث ان عملها التطوعي مستمر بالرغم من أن المساعدات لا تغطي كل الأسر المتعفة، وتستهدف الاطفال الفقراء واليتامى في المناطق المهمشة⁴³.

▪ **سامية وشباب وشباب أريحا:** في محافظة أريحا فندج الشابة النشيطة سامية ومعها مجموعة من الشابات والشبان، اعتادوا على التواصل مع الأسر في محافظتهم للتعرف على احتياجاتهم والسؤال عنهم ومتابعة أحوالهم وبعلاقتهم الكثيرة مع المجتمع المحلي باتوا يلبيون المناشدات ويوفرون الاحتياجات ، وباتوا أشهر من علم في محافظتهم، وفي كثير من الحالات تقصدهم بعض الأسر وتطلب تدخلهم ومساعدتهم ، فأصبحوا مصدر ثقة للجميع⁴⁴.

الاستنتاجات:

أولاً- المشاركة السياسية للنساء فترة الطوارئ

- تمثل جائحة كورونا نقداً صريحاً لأداء وخطاب النظام السياسي الفلسطيني الذي يدعو الى المساواة والعدالة الاجتماعية في بياناته ومناسباته ولكنه على أرض الواقع يعكس نموذجاً لأزمة النظام السياسي الفلسطيني والتدخلات بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية من جهة، ويعكس نموذجاً صارخاً من

⁴²في زمن كورونا تميزن ... نساء في الخطوط الأمامية، مقالات، رولا سلامة، انظر: <https://bit.ly/2CrAWPB>

⁴³مبادرات فردية بغزة.. "النوايا" تسند الزبير، انظر: <https://bit.ly/30tOQZy>

⁴⁴في زمن كورونا تميزن ... نساء في الخطوط الأمامية، مقالات، رولا سلامة، انظر: <https://bit.ly/2CrAWPB>

- الأبوية والارتجالية في صنع القرار ومخالفة القرارات والمعاهدات الدولية التي تدعو لنبذ التمييز وتحض على المساواة والعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع بما في ذلك النساء .
- قرار تشكيل لجان الطوارئ لم يراعي أي مستند قانوني، ولم يضم أي معايير عن شمولها كفاءات أو خبرات اختصاصية أو أكاديمية في مجال ادارة وتنظيم الطوارئ من النساء تحديداً .
- تشكيل وادارة لجان الطوارئ لم يتم بناءً على خطة ديناميكية فاعلة وقادرة على تجاوز الازمة، ووضع برنامج محدد لإدارة الازمة. كما أن التنسيق بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل التصدي متأثراً بحالة الانقسام، وهذا ما انعكس سلباً على المواطنين والمواطنات هناك .
- بيانات وقرارات الحكومة والوزارات ذات العلاقة بالتصدي للجائحة لم تراعي المنظور الاجتماعي وقواعد الشراكة والمساواة والعدالة الاجتماعية بين النساء والرجال قولاً وفعلاً .
- الحكومة قبل اعلانها لحالة طوارئ كان عليها أن تضع مجموعة من المعايير والخطط التفصيلية لتنفيذ كل اجراءات الحجر الصحي أو الاغلاق الشامل بما يضمن تمتع كافة فئات المجتمع والنساء تحديداً بكل حقوقهم وحرّياتهم ومنع التعدي عليهم وحماية حقوقهم ضمن مبادئ واتفاقيات حقوق الانسان التي وقعت عليها دولة فلسطين وان تحمي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً-التبعات الاقتصادية للجائحة على النساء

- قرار تشكيل لجان الطوارئ وصندوق وقفه عز لم يراعي في تشكيلاته قضايا النوع الاجتماعي ولم تتمثل فيه النساء بما يتلائم وحجم مشاركة النساء السياسية والتاريخية في النضال الوطني الفلسطيني ولا بحسب العدالة الاجتماعية، كما أن توزيع المساعدات لم يكن بناءً على تقارير واحصاءات رسمية تراعي حجم النساء اللواتي يتأسسن أسرهن، أو العاملات بالميأومة أو العاملات ضمن عقود محددة، أي اللواتي كن أكثر تعرضاً للفقر المدقع .
- الحكومة لم تقدم تعويضات للنساء المتضررات من جائحة كورونا لا سيما ذوات المشاريع الريادية الصغيرة أو العاملات في بيوتهن على مشاريع الانتاجية والزراعية البسيطة. كما أن الحكومة لم تمنح حرية الحركة للنساء فحسب، بل لم توفر لهن أي حماية اقتصادياً واجتماعياً للنساء أثناء فترة الاغلاق كما أنها لم تحمي النساء ولا المجتمع من فوائد البنوك على القروض والشيكات المرتجعة .

ثالثاً- انعكاس الوضع الاقتصادي على الحالة الاجتماعية للنساء

- إقصاء النساء السياسي انعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي أثناء فترة الجائحة، حيث أن نظام البقاء في المنازل يستوجب بقاء النساء في المنازل أيضاً، لتعود النساء لممارسة أدوارهن التقليدية داخل الأسرة دون أي عدالة أو مساواة في توزيع المهام بين كلا الجنسين، كما أن الرجل عاد ليمارس سطوته بدواعي حماية الأسرة والنساء، وبذلك وتضاعفت المهمات الموكلة على كاهل النساء في رعاية الأبناء وتوفير كافة مستلزمات الأسرة، بالإضافة إلى منع حركتهن وتوقف أعمالهن وقطع رواتبهن في أحيانٍ أخرى .

- استمرار اجراءات الحجر الصحي بهذا الشكل دون أليات وبرامج كفيلة بحماية كافة فئات المجتمع بما في ذلك النساء، ينبئ بالمزيد من حالة الضعف والهشاشة بحق النساء، وربما تزداد حالات الضغط النفسي والمجتمعي على النساء لتتم اعادة هدم ريع قرن من النشاطات النسوية الهادفة لتعزيز مكانة المرأة كنظريتها الرجل. فالتوقعات بالمزيد من الاقصاء والعنف ستزيد مستقبلا اذا استمرت حالة التخبط في ادارة الجائحة على نحو يضرب المنظومة المجتمعية بما في ذلك النساء .

التوصيات:

على المستوى الحكومي:

- المطالبة بإعادة الاعتبار لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتنفيذ كافة الاجراءات المتعلقة بالجائحة بما يتواءم مع النصوص القانونية. ومن دون اعادة النظر في الانقسام بين الضفة وغزة وتنظيم انتخابات عامة بهدف إعادة تفعيل المجلس التشريعي والنظام السياسي بشكل عام. انهاء الانقسام يتطلب تنفيذ حملات ضغط ومناصرة في عموم الضفة وغزة سواء كانت الكترونية أو ميدانية بمشاركة الفصائل الفلسطينية والمؤسسات النسوية والنقابات والاتحادات حتى إنهائه.
- توجيه رسالة خطية لرئيس الوزراء من أجل إعادة النظر في الخطاب الحكومي من أجل المطابقة بين النظرية والتطبيق على أرض الواقع حول أهمية مراعاة المنظور الاجتماعي في الخطاب والقرارات التنفيذية للحكومة بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة المجتمعية بين كلا الجنسين، كما أن على الحكومة تبني خطاب ديمقراطي شامل يعزز من الحريات والحقوق ويضمن التعددية والمشاركة السياسية للنساء في التصدي للجائحة.
- يجب على الحكومة أن تدعو المواطنين في خطاباتها إلى حماية النساء والفئات الضعيفة في المجتمع والاعلان عن ذلك بمقتضى القانون وإنزال أقصى العقوبات بحق المعتدين على النساء .
- يجب على الحكومة أن تعيد الاعتبار للشراكة القائمة بين القطاع الرسمي والأهلي، والتي يجب أن تستند إلى مبدأ الشراكة الكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- تشكيل لجان الطوارئ والصناديق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يستند على نص قانوني صريح وواضح. كما يجب عند تشكيل أي لجنة وطنية أن تراعي معايير الكفاءة والتنوع في الخبرات والمعارف بحيث يتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بما يضمن دمج الكفاءات النسوية في هذه اللجان بمختلف المناطق.
- توسيع دائرة المشاورات مع الجهات المختلفة، عند وضع الحكومة خطة للطوارئ او فرض سياسية إغلاق شامل بما يضمن مراعاة احتياجات مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، وان تجد حولا فعالة للأسر الفقيرة قبل الاعلان عن الخطط وأن تتابع اجراءات تنفيذ قراراتها بمنتهى الدقة والشفافية.

على المستوى الدولي:

- متابعة المؤسسات الدولية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والنوع الاجتماعي على مجمل انتهاكات حقوق الانسان خلال فترة الطوارئ، بالتركيز على حقوق النساء وتوجيه رسالة للحكومة تحضها على تنفيذ سياسات من شأنها محاربة حالات العنف والفقير والاقفار والاقصاء المرتكب بحق النساء.
- استمرار دعم مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في تقديم المساعدات والبرامج الداعمة للنساء والأسر المتضررة من الجائحة ووضع برامج انقاذ على الأرض تساهم في اخراج المرأة والأسر من دائرة الفقر والعنف.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني:

- التوجه للمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والنوع الاجتماعي واطلاعها على مجمل انتهاكات حقوق الانسان خلال فترة الطوارئ، بالتركيز على حقوق النساء ودعوتها لتوجيه رسالة للحكومة تحضها على تنفيذ سياساتها تجاه النساء والمجتمع.
- السعي عبر الحكومة لتنظيم مسألة توزيع المساعدات الاجتماعية بالتشارك مع المؤسسات النسوية والاتحادات والنقابات بالاستناد على إحصاءات رسمية ودقيقة عند توزيع المساعدات بدءاً من الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة، بما في ذلك النساء اللواتي يتأسسن الأسر وتعطلت أعمالهن ومن ثم الأسر الأشد حاجة فالأقل دون أي تمييز.
- الضغط على الحكومة من أجل تحمل كافة القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه الجائحة عبر اشرآكهم في تحديد الادوار والمسؤوليات، ومثال ذلك تقديم تبرعات، توجيه برامج دعم للفئات المهمشة ومنها النساء، تنسيق جهود الدعم الاغاالضرائب المفروضة على النساء والأفراد بسبب تأخر تسديد قروض البنوك والشيكات المرتجعة بما يضمن استمرار عمل المشاريع الصغيرة وحماية النساء اقتصادياً.

على مستوى المؤسسات النسوية

- يترتب على المؤسسات النسوية عمل دراسات متخصصة وقطاعية لكافة فئات النساء للاطلاع على الآثار العامة والتفصيلية لأثر الجائحة على أحوال النساء، عبر تحديد الاحتياجات كافة، ومن ثم القيام بتصميم تدخلات تتلاءم مع الواقع الذي فرضته الجائحة على النساء.
- على المؤسسات النسوية القيام بترتيب اجتماع عام لكافة المؤسسات النسوية من أجل بحث واقع المرأة بالاستفادة من تجارب النساء خلال الجائحة، ووضع خطة عمل متكاملة لاستهداف النساء في القطاعات المختلفة، لتعزيز دورها ومكانتها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التصدي لظروف الجائحة ولأي ظروف طارئة أخرى.

➤ توحيد خطاب نسوي جامع للمؤسسات النسوية تجاه الخطاب الرسمي في ظل فترة الجائحة، إذ لا بد من توجيه رسالة خطية باسم هذه المؤسسات تشمل ملاحظاتها على خطابات الحكومة أثناء الجائحة، ليكون أكثر حقوقيًا وإنسانيًا بما يتوافق مع معاهدات حقوق الإنسان التي وقعت عليها دولة فلسطين.

➤

قائمة الملاحق والمراجع:

- إعلام تام (2020). تقديم طرود صحية لقرية الولجة، أخذ بتاريخ (9-7-2020):
<https://bit.ly/3gEbzst>
- إعلام تام (2020). تسليم 20 طردا في الولجة، صفحة اعلام تام، أخذ بتاريخ (9-7-2020):
<https://bit.ly/2ZRAFgu>
- الاقتصادي (2020). وقفة عز يصرف مساعدة مالية بقيمة 500 شيكل لـ30 ألف أسرة، أخذ بتاريخ (8-7-2020):
<https://bit.ly/3eclYU0>
- الأمم المتحدة (2020). أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات، أخذ بتاريخ (5-7-2020):
<https://bit.ly/2ZT6mGi>
- أوتشا (2020). تقرير: كيف تؤثر مقاييس فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلفا، أخذ بتاريخ (5-7-2020):
<https://bit.ly/2AFojjf>
- أوتشا (2020). حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كوفيد-19: تقرير الحالة الخامس، أخذ بتاريخ (8-7-2020):
<https://bit.ly/2CfE7K0>
- الجزيرة (2020). أثار كورونا الاقتصادية.. النساء أول من يدفع الثمن، الجزيرة، أخذ بتاريخ (5-7-2020):
<https://bit.ly/3e7REk4>
- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (2020). التقرير الدوري لمجالس الظل، أخذ بتاريخ (5-7-2020):
<https://bit.ly/31U0SOk>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، بيان، أخذ بتاريخ (8-7-2020):
<https://bit.ly/38zZSAi>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، أخذ بتاريخ (8-7-2020):
<https://bit.ly/2CjM3Kk>
- الحياة الجديدة (2020) كورونا يرفع وتيرة العنف الأسري.. حالتا وفاة سيدتان، أخذ بتاريخ (2-7-2020):
<https://bit.ly/2VZzTNr>
- دنيا الوطن (2020). فلسطين للدراسات: 2250 حالة اعتقال خلال النصف الأول من العام الجاري، أخذ بتاريخ (16-8-2020):
<https://bit.ly/3gXyob4>

- سلطة النقد الفلسطينية (2020). التعامل مع أزمة كورونا، أخذ بتاريخ (6-7-2020):
<https://bit.ly/32xfW4L>
- الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام (2020). الديك : التنمية الاجتماعية تبدأ بتسجيل الفقراء الجدد في فلسطين، اخذ بتاريخ (2-7-2020): <https://bit.ly/3jeezxZ>
- شبكة معا الاخبارية (2020). هل كورونا كانت ممرا كاشفا في التمييز بين النساء والرجال، أخذ بتاريخ (6-7-2020): <https://bit.ly/2DmO60A>
- شبكة نوى (2020). مبادرات فردية بغزة.. "النوايا" تسند الزير، تقارير. أخذ بتاريخ (5-7-2020): <https://bit.ly/30tOQZy>
- صحيفة الايام (2020). النساء في زمن الكورونا، مقالات، مهدي عبد الحميد، الايام، أخذ بتاريخ (2-7-2020): <https://bit.ly/2ZRUtVl>
- صحيفة الايام (2020). هيئة أممية تحذر من مخاطر كورونا على زيادة هشاشة النساء في فلسطين، أخذ بتاريخ (3-7-2020): <https://bit.ly/3gAqaol>
- صندوق وقفة عز (2020) فريق ادارة صندوق وقفة عز. أخذ بتاريخ (4-7-2020): <https://bit.ly/38Hc02j>
- طاقم شؤون المرأة (2020). توزيع اشتهال للنساء في محافظة جنين، صفحة طاقم شؤون المرأة، أخذ بتاريخ (6-7-2020): <https://bit.ly/2O9Cyja>
- طاقم شؤون المرأة (2020). توزيع طرود غذائية على النساء اللواتي يرأسن أسر والعاملات بالمياومة أخذ بتاريخ (8-7-2020): <https://bit.ly/2O7JyNK>
- طاقم شؤون المرأة (2020). ضمن مشروع تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية، أخبار، أخذ بتاريخ (5-7-2020): <https://bit.ly/3iKLedZ>
- عرب 48 (2020). فيروس كورونا يهدد مبالوت عمل نساء فلسطينيات، تقارير. بيان، أخذ بتاريخ (9-7-2020): <https://bit.ly/3fe3PgC>
- العين الاخبارية (2020). استبقوا الخيرات.. مبادرة نسوية لإغاثة فقراء غزة في أزمة كورونا، تقارير، أخذ بتاريخ (7-7-2020): <https://bit.ly/2BG5Cws>
- مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة (2020). من امرأة لمرأة، حملة لمركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، تقارير. أخذ بتاريخ (6-7-2020): <https://bit.ly/3fH0WVJ>

- مركز أورداد (2020). جائحة كورونا: أثارها واستراتيجيات التكيف بين الفلسطينيين، أخذ بتاريخ (8-7-2020) : <https://bit.ly/31T4JLz>
- نساء أف ام (2020). صوت: برنامج قريب يناقش الأثر الاقتصادي لفايروس كورونا، أخذ بتاريخ (6-7-2020) : <https://bit.ly/2CeUGKH>
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (2020). ورقة موقف حول لجان الطوارئ المشكلة في سياق مواجهة فايروس كورونا المستجد، أخذ بتاريخ (3-7-2020) : <https://bit.ly/3iE68eS>
- وزارة التنمية الاجتماعية (2020). التنمية الاجتماعية تصدر النشرة الإحصائية للنساء ضحايا العنف المتعاطي مع قضاياهن خلال الربع الأول من العام 2020، أخذ بتاريخ (17-7-2020) : <https://bit.ly/2OtGVWB>
- وكالة أخبار المرأة (2020). فلسطين: نقشي وباء كورونا يقضي على المبادرات الفردية لعمل النساء، أخذ بتاريخ (7-7-2020) : <https://bit.ly/3jsyQjo>
- وكالة معا الاخبارية (2020). في زمن كورونا تميزن ... نساء في الخطوط الأمامية، مقالات، أخذ بتاريخ (7-7-2020) : <https://bit.ly/2ZKbQ6i>
- وكالة معا الاخبارية (2020). محافظة طولكرم يثني على مبادرة نساء الخير لأهل الخير، أخذ بتاريخ (6-7-2020) : <https://bit.ly/3gCcM3j>
- وكالة وطن للأنباء (2020). حاضنات المستقبل أمل وحياء.. مبادرة لطاغم شؤون المرأة وبلدية البيرة دعما لموظفات الحضانات ورياض الأطفال المتضررات جراء "كورونا". أخذ بتاريخ (6-7-2020) : <https://bit.ly/2VUcexW>
- وكالة وطن للأنباء (2020). لجان الطوارئ بحاجة للتصويب، ويجب ألا تكون بديلة عن أجهزة الدولة، وتمديد حالة الطوارئ مخالف للقانون، أخذ بتاريخ (4-7-2020) : <https://bit.ly/38ByBNT>
- وكالة وفا للأنباء والمعلومات (2020). 50% من النساء اللواتي يرأسن أسر مستفيدات من المساعدة المالية خلال جائحة كورونا، أخذ بتاريخ (7-7-2020) : <https://bit.ly/2WeMwVh>
- وكالة وفا للأنباء والمعلومات (2020). الحكم المحلي: إطلاق حملة تطوعية لإسناد حالة الطوارئ في الهيئات المحلية، أخذ بتاريخ (3-7-2020) : <https://bit.ly/2ZzekFT>